التناسب في النحو

للدكتور عبد القادر أبو سليم

جرت عادة النحويين أن يعللوا بالتناسب ظواهر مختلفة نحوية وصرفية وقرائية ، فمن ذلك أنهم ينونون أسماء ممتنعة من الصرف لتشاكل غيرها المصروف قبلها أو بعدها أو لتلائم الفاصلة الفواصل الأخرى ، « فقواريرا » الأولى في سورة « الإنسان » منونة لأنها رأس آية وقد قصد الى مشاكلتها لبقية رءوس الآيات ، إما في التنوين وإما في الألف التى تبدل من التنوين في حال الوقف أما « قواريرا » الثانية فمنونة أيضا لتشاكل التى قبلها . وقد نوّنوا يغوثا و « يعوقا » لمناسبة « نسرا » كما نونوا « سلاسلاً » لمناسبة « أغلالا » و « سعيرا » .(١)

وفي باب الإمالة عدوا من أسبابها إرادة التناسب ، فأميلت الألف في تلاها في قوله تعالى « والقمر إذا تلاها » لمناسبة الألف في « جلاها » ، وأميلت الألف في « سجى » لمناسبة الألف في « قلى » في سورة « الضحى » (٢) ، وكما تتحقق المشاكلة في التنوين والإمالة تتحقق في رعاية الفاصلة بالألف . قال تعالى : « وان

١ ـ الصبان ٣/٢٧٣ ، التوضيح٣/١٥٧
٢ ـ التصريح ٢/٣٤٧

تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى » حذف معمول « أخفى » والتقدير — والله اعلم بمراده — وأخفى السر عن الخلق على تقدير أخفى « فعلاً » وعلى تقديره اسما فالمحذوف الجار والمجرور اى وأخفى منه (١) . وحذف المفعول به أو الجار والمجرور إنما كان رعاية لرءوس الآيات .

ومن الحذف حذف ياء المنقوص في قوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال » وقال العكبرى : حذفت للتشاكل ولولا ذلك لكان الجيد اثباتها(٢) .

وقد يقع الإبدال في حرف من أحرف الكلمة للغرض نفسه ومنه قوله عليه السلام « ارجعن مأزورات غير مأجورات » (٣) .

وقد يرتكب الشاعر في سبيل المحافظة على التناسب في القوافي ما يخالف القياس كقول الفرزدق :

لو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى مواليا (٤)

ومن ثم يمكن تعريف التناسب بأنه هو :

أن يخالف بالكلمة عما تستحق من تنوين او عدم تنوين ، ومن ذكر متعلق ومن **موافقة للقياس ونحو ذلك لطلب التشاكل والتآخي** .

أقسام التناسب :

يمكن تقسيم التناسب بعد العرض الذى سبق إلى نوعين ، قال الشيخ الصبان : تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غيرها مما لا ينصرف نحو « سلاسلا وأغلالا » وتناسب لرءوس الآى « كقواريرا » الأول في رأس الآية الكريمة ، فقد نون ليناسب بقية رءوس الآى في التنوين أو الألف حال الوقف (٥) . ولكن هذه النظرة

---

١ — العكبرى ١١٩/٢   ٢ — العكبرى ٦٢/٢   ٣ — المغنى ٦٧٢/٢
٤ — خزانة الادب ٢١٧/١ روى فى الخزانة «لو كان» بالجزم   ٥ — الصبان ٢٧٣/٣

فيها من القصور ما لا يمكن معه أن تطبق على كل صور التناسب ، من تنوين وإماله وإبدال كما قد يكون من صوره ترك التنوين أو التنكير . . الخ كما سنرى ولكن النظرة الشاملة هى تقسيمه قسمين أحدهما تناسب يقع فيما قبل الفاصلة ، وتناسب يقع في الفاصلة ، وتشمل الفاصلة رءوس الآيات في القرآن الكريم ، ورءوس الأبيات ، وهى القوافي في الشعر .

الأبواب التى جرى فيها التناسب :

يقع التناسب في أبواب كثيرة اذكر منها ما تيسر لى تحصيله ومن ذلك :

التنوين :

ومن صوره تنوين « قواريرا » في رأس الآية و « قواريرا » الثانية في أول الآية التالية لها وفي « سلاسلا » لمناسبة « أغلالا وسعيرا » كما سبق القول ، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم ما جاء في قوله تعالى « كلا سيكفرون بعبادتهم » في قراءة بتنوين « كلا » على انه مصدر « كل » إذا أعيا ، أى كلوا في دعواهم وانقطعوا وهو من الكل أى حملوا كلا أى ثقلا ، وأجاز فيه الزمخشرى أن يكون حرف ردع ونون كما في « سلاسلا » وقد رده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في « سلاسلا » لأنه اسم والأصل فيه التنوين ، فرجع به إلى الأصل للتناسب .

وما ذكره أبو حيان مردود بقراءة بعضهم « والليل إذا يسر » بالتنوين فهى تؤيد ما ذهب اليه الزمخشرى في « كلا » حيث وقع الفعل منونا وليس مما أصله التنوين ويجوز أن يكون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية ، على أن يكون وصلا بنية الوقف وقد جزم بهذا الوجه في « قواريرا » وفي « يسرٍ » (١)

تنوين المناسبة :

ومن هنا يتبين لنا نوع من التنوين أغفله النحويون ، ولم يعدوه ، هو تنوين

---

١ ـ المغنى ٢٠٨/١

« المناسبة » وإذا كان النحويون يذكرون للتنوين عشرة انواع فهذا هو الحادى عشر ، وأذكرها :

- تنوين التمكين أو التمكن .
- تنوين التنكير .
- تنوين المقابلة .
- تنوين العوض .
- تنوين الترنم أو ترك الترنم .
- تنوين الضرورة في الممنوع من الصرف ، وفي المنادى المضموم ، وهما نوعان إذن .
- التنوين الغالى .
- التنوين الشاذ ، كقول بعضهم : هؤلاء قومك ، حكاه أبو زيد .
- تنوين الحكاية ، كأن تسمى رجلا « بعاقلة لبيبة » ، فإنك تحكى المسمى قاله ابن الخباز ، وقد جمعها بعضهم في قوله :

مكن وقابل وعوض والمنكر زد ورنم اضطر غال واحك ما همزا (١) .

- تنوين المناسبة ، وهو نوع مستقل ، فليس من تنوين الضرورة ، لأنه جائز ، وتنوين الضرورة واجب ، كما أن القرآن الكريم منزه عن أن يكون موضعا للضرائر ، ويشبه أن يكون تنوين المناسبة وقفا على الذكر الحكيم ، وليس من تنوين « التمكن » لأنه واقع في الممتنع من الصرف ، وجار في الحرف وفي الفعل كما سبق في « كلا ويسر » وليس من تنوين التنكير لأن تنوين التنكير يقع في المبنيات وليس من تنوين ترك الترنم أو الغالى لأن كليهما واقع في الشعر خاصة وتنوين المناسبة واقع في القرآن الكريم

---

١ - التصريح ١/٣١ ، ٣٧ ، المغني ١/٣٧٩

وليس من تنوين الحكاية ، لأنه لا حكاية ثم ، وليس من الشاذ لأن كلامه جل عن الشذوذ ، وإذن يكون تنوين المناسبة نوعا مستقلا ، ويثبت أنه النوع الحادى عشر .

ترك التنوين :

وقد يكون ترك التنوين – على العكس مما سبق – مقصدا للتناسب ، وذلك في موضعين .

أولهما : الأعلام الموصوفة بما اتصل بها من ابن أو ابنة اتفاقا ، أو بنت عند قوم من العرب مضافة إلى علم ، ومن الضرورة قول الأغلب العجلى :

جارية من قيس ابن ثعلبـــه   كريمة أخوالها والعصبه

والموضع الثاني : التقاء الساكنين ، وهو قليل كقول أبي الأسود الدؤلى :

فالفيته غـــير مستعتب   ولا ذاكر الله الا قليلا

قال ابن هشام : آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير ، وقال : وقرئ « قل هو الله أحدُ الله الصمدُ » « ولا الليل سابقُ النهارَ » بترك التنوين في « أحد وسابق » ونصب النهار » (١) : ١ هـ وما ذكره ابن هشام من قصد إرادة التماثل في التنكير يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة لبيت أبي الأسود، ولكن حذف التنوين في « أحد وسابق » لمجرد التقاء الساكنين يحتاج إلى ما يقويه ، فإنه في الآية الكريمة « ولا الليل سابق النهار » يتحقق بالإضافة ، وهو في قوله تعالى : « الله أحد » إنما يكون في الوصل دون الوقف ، بقى أن ترك التنوين في كل هذه النصوص – فيما أراه – علته التناسب في عدم الصرف ، وهو واضح فيها جميعا ، وأشد وضوحا في « اللهُ أحدُ اللهُ الصمدُ » بالإضافة الى التناسب في الضمات .

أما الآية : « ولا الليل سابقُ النهارَ » فقد ورد في الخصائص » لابن جنى

---

١ ـ المغنى ٧١٦/٢

أن أعرابيا قرأ هذه الآية الكريمة بهذه القراءة ، فلما سئل لم لم تقل « سابقُ النهار» قال : أردت « سابقٌ النهارَ » قيل فلم لم تقل ذلك أجاب باستخفاف « سابقُ النهارَ » فعلم من القصة أن حذف التنوين هنا للاستخفاف،وهو مساو للتخلص من التقاء الساكنين . هذا ويمكن أن نعد في التناسب ، على ما ذهب اليه هشام — قصد المماثلة في التنكير .

الحذف : قد يكون المحذوف مفعولا به ، وقد يكون جارا ومجرورا ، ومنه ما سبق في آية سورة « طه » وما سبق من حذف ياء المنقوص في سورة « الرعد » ومن حذف المفعول به ما جاء في قوله تعالى « ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك ، لأهمية تعلق الفعل بالمفعول به ، وإنما حذف لمناسبة « سجى » و « الأولى » ومنه في سورة « طه » حذف مفعول يخشى في قوله تعالى : « إلا تذكرة لمن يخشى » على تقدير ، وهو أن يكون المعنى لمن « يخشاه » أى القرآن ، وفيه احتمال ان يكون « تنزيلا » مفعول يخشى ، واستحسنه صاحب الكشاف (١) . ومن حذف الجار والمجرور ما ذكره ابن هشام أن من خطأ المفسرين تعليق ما بعد « إذا » الفجائية بما قبلها في قوله تعالى « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا انتم تخرجون » قال : ولا يصح هذا في العربية ولم يذكر وجها (٢) . وخرجه العكبرى في ضعف على وجهين (٣) ، وأنا أرى وجها أوجه مما ذكره العكبرى ويغني عن وجهيه ، هو أن يكون التقدير « إذا انتم تخرجون » من الأرض فحذف من الثاني نظير ما أثبته في الأول ، والحذف على هذا النحو موافق للأصول النحوية المرعية ، وهو يؤدى إلى التوافق في الفواصل ، كما يخدم الإيجاز .

الإشباع :

أجيزت ثلاثة أوجه إعرابية في قوله تعالى : « فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى » برفع « تخاف » أولها أنه استئناف والثاني أن الجملة

---

١ ـ التصريح ٣١٤/١
٢ ـ المغنى ٩٥٨/٢
٣ ـ انظر اعراب القران للعكبرى١٨٥/٢

حالية وصاحب الحال الضمير في « اضرب » والثالث أنه صفة لطريق ، والعائد محذوف تقديره لا تخاف « فيه » أما الجزم فعلى النهى أو جواب الأمر ، وأما « لا تخشى » فعلى قراءة الرفع هو عطف على « تخاف » أو على تقدير وانت « لا تخشى » ، أوفاضرب لهم غيرخاش ، وقيل الألف في تقدير « الجزم » شبهت بالحروف الصحاح ، وقيل نشأت لإشباع الفتحة لتتوافق رءوس الآى (١) .

التقديم :

ويشمل أنواعا من تقديم ما حقه التأخير ، ومنه تقديم معمول الصلة على الموصول وقد منعوه في المصدر المؤول بالحرف المصدرى ، فكما لا تتقدم شئ من الصلة على الموصول لا يتقدم ما يتعلق به عليه وتأولوا قول الشاعر (الفند الزماني) :

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان .

بتقدير « اذعان » محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، والمذكور يفسره ، ونظروا له بقوله ، تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين (٢) » . وهذا التنظير غير سديد إلا على اعتبار « أل » موصولة ، أما على اعتبارها معرفة فإنه يجوز تعلق « الجار والمجرور » « بالزاهدين » المذكور . وأرى أن التعلق بالمذكور مطلقا في البيت وفي الآية الكريمة وتقديم الجار والمجرور فيهما رعاية للفاصلة والقافية لتحقيق التناسب ، وهو في ذاته مطلب ، « والتقدير » فيه من التكلف ما لا يخفى . وفي قوله تعالى « إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر » (٣)

قال الزمخشرى : إن رجعا يعمل في الظرف ، ورده بعضهم للفصل بين المصدر ومعموله والإخبار « في المغنى » عن الموصول قبل تمام الصلة . ورأى الزمخشرى فيما أرى اكثر وجاهة من غيره ، فتقدير الآية — والله أعلم بمراده — إنه على رجعه

---

١ ـ اعراب القران ١٢٥/٢

٢ ـ الاشموني والصبان ٢٩١/٢ المغنى ٥٩٨/٢

٣ ـ سورة الطارق اية ٨

يوم تبلى السرائر لقادر فقدم خبر « إن » فاصلا بين الظرف والمصدر العامل هو فيه وبهذا تحقق أمران :

أحدهما جعل الكلام فاصلتين ، فتتعادل الفواصل طولا وقصرا ، والثاني التناسب مع الفواصل الأخرى ، وقد جاء الفصل بين الموصول وصلته والإخبار عنه قبل تمام الصلة في قول المتنبي :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه　　　بأن تسعدا والدهر أشفاه ساجمه

وقد أعربه المتنبي – لما سأله ابن جني عنه – فقال « وفاؤكما كالربع » مبتدأ وخبر ، قال أبو الفتح : كيف تخبر عن اسم لم يتم ؟ فأنشده المتنبي :

لسنا كمن جعلت إياد دارها　　　تكريت تمنع حبها أن يحصدا

على أن « إياد » بدل من « من » قبل مجيئ معمول « جعلت » وهو « دارها » . وشتان ما بين « الفصلين » فهو في الآية الكريمة فصل في منتهى القصر بخلاف البيت وفي البيت ما يشبه أن يكون تعقيدا .

هذا وفي الآية الكريمة وجه آخر ، هو أن يكون الظرف « يوم » معمولا « لقادر » وتعلق القدرة بيوم البعث تعلقا تنجيزيا لاينفى قدرته جل شأنه في سائر الأزمنة ، هذا ويرى أبو البقاء في قوله تعالى : « ومن آياته خلق السموات والأرض ، وما بث فيهما من دابة ، وهو على جمعهم إذا يشاء قدير (١) » يرى أن الظرف معمول « للجمع » لا « لقدير » ، لأنه يؤدى الى تعلق القدرة بالمشيئة وهو محال (٢) . ومن ثم يكون المصدر في الآيتين « رجع وجمع » عاملا في الظرف غير ان آية « الطارق » فيها فصل بين العامل والمعمول للفاصلة ، ولا فصل في آية الشورى ، وقد أجاز ابن الحاجب الفصل إذا كان المعمول ظرفا (٣) .

---

١ – سورة الشورى اية ٢٩
٢ – العكبرى ٢/٢٢٤
٣ – الصبان ٢/٢٩٢

تقديم الجار والمجرور :

ومنه عند الزمخشري أن الجار والمجرور « عنه » مرفوع المحل في قوله تعالى : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » ، ونظر له بقوله تعالى : « غير المغضوب عليهم » وقد غلّطه العكبرى ، وتابعه ابن هشام ، فإن الجار والمجرور لا ينوب عن الفاعل إلا في حال تأخره عن الفعل أو ما في معناه ، واذا تقدم لا يكون مبتدأ . ولم يقل الزمخشري برفع محل « عنه » إلا على تقدير أنه قدم من تأخير ، وأن إعرابه بعد التقديم هو إعرابه قبل التقديم ، وليس هنا من داع للتقديم سوى الفاصلة وقد يكون لسبب الحصر ولكن ذلك لا يمنع من أن تكون الفاصلة من جملة القصد ، وفي الآية أعاريب منها أن « كان » وما عملت فيه خبرها واسم « كان » يرجع الى « كل » والهاء في « عنه » ترجع الى « كل » والضمير في « مسئول » لكل أيضا ، والمعنى أن السمع يسأل عن نفسه على المجاز ، وهو الوجه (١) .

التأخير :

ومن التأخير ما جاء من تأخير الحال عن صاحبها ، في قوله تعالى « والذى أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى » فإنه يجوز في « أحوى » أن يكون صفة « الغثاء » إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس ، أما إذا فسر الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما في « مدهامتان » كان حالا من المرعى ، وأخر لتناسب رءوس الآى ، ولا يصح أن يكون صفة « لغثاء » وإلا كان جعل بعضهم « قيما » صفة « لعوجا » في أول سورة « الكهف » (٢) .

المجاورة :

« المجاورة » باب واسع جدا (٣) ، وقد جاء كثيرا في القرآن الكريم والحديث

---

١ ـ المغنى ٦٥٣/٢

٢ ـ المغني ٥٩٠/٢

٣ ـ العكبرى ٢٠٨/٢ ، المغني٧٦٠/٢

الشريف والشعر ، وقد جعل له النحويون بابا ، ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصلوه بقولهم « جحر ضبٍ خربٍ » حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع ، ولو لم يكن له وجه في القياس بحال لاقتصروا على المسموع فقط . وقد تحدث عنه ابن هشام تحت قاعدة « الشئ يعطى حكم ما جاوره » وقال إن المحققين على أن خفض « الجوار » قليل في النعت ، ونادر في التوكيد ، ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع التجاور ،

وأمثلته من القرآن الكريم قوله تعالى : « وحورٍ عينٍ » فيمن جرهما عطفا على « ولدان مخلدون » ومنه آية الوضوء كما سيأتي .

ومن شواهده من الشعر قول امرئ القيس :

كأن ثبيرا في عرانين وبله ... كبير أناس في بجادٍ مزملِ

وقول النابغة :

لم يبق إلا أسير غير منفلت ... أو موثق في حبال القدِ مجنوب

وقافيتها مجروره .

وقول الشاعر (مجهول) :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ... أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

ومن الحديث قوله عليه السلام « ارجعن مأزورات غير مأجورات » » .

ويرى « أبو البقاء » قوة الجر « بالمجاورة » والدليل عنده أن الجر في آية الوضوء أجيز هو والنصب والرفع ، والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين في الدلالة على أن حكم الرجلين المسح ، وخلاصة ما ذكر في آية الوضوء في « سورة المائدة» العطف على أنه يجوز في « الأرجل » النصب والجر والرفع ، فالنصب على وجهين أحدهما العطف على الوجوه والأيدى ، والثاني أنه معطوف على موضع « برءوسكم » لكن العطف على اللفظ أقوى من العطف على المعنى ، وأما الرفع فقد قرئ به في الشاذ على الابتداء ، أى وأرجلكم كذلك ، وأما قراءة الجر فهى مشهورة شهرة

النصب ، وهى على وجهين : أحدهما أنها معطوفة على الرءوس في الإعراب ، والحكم مختلف ، فالرءوس ممسوحة والأرجل مغسولة ، ذكره العكبرى .

وللزمخشرى مثل ما ذكره العكبرى ، ولعل هذا الأخير تبع فيه « لجار الله » حيث يقول : لما كانت الأرجل من الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف ، فعطفت على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ، وقيل إلى الكعبين فجئْ بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة ، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة . ا هـ .

ومما سبق يتبين أن الواو مشركة – عندهما – في اللفظ فقط دون الحكم ، ولكنها عند ابن هشام على أصلها مشركة في اللفظ والحكم ، قال : فان قلت الواو في عطف الجوار تشرك لفظا فقط ، ومعلوم أنها تشرك في اللفظ والمعنى . قلت هى مشركة في المعنى أيضا قطعا ، لأن العطف في مثل « وأرجلكم » بالخفض إنما هو على الوجوه ، ولكنك ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله ، والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة (١) .

وهنا يمكن أن نسجل حقيقتين أولاهما مخالفة ابن هشام للزمخشرى والعكبرى في المعطوف عليه الذى هو « الوجوه » في رأى ابن هشام ، و « الرءوس » عندهما والواو عنده مشركة في اللفظ والمعنى ، وهى عندهما مشركة في اللفظ فقط وحركة الإعراب عنده مقدرة ، وعندهما ظاهرة . والحقيقة الأخرى أن لابن هشام رأيين في الجر « بالمجاورة » في باب « العطف » ، فقد أنكره في « المغنى » كما سبق على حين قال به فيما نقله عنه الصبان .

الوجه الثاني من وجهى الجر أنه على تقدير وافعلوا بأرجلكم غسلا ، فالجار محذوف (٢) .

وأرى أن « المجاورة » باب واسع ، ومن الممكن أن نجعل منه ما جاء منصوبا من أخبار « إن وأخواتها » كقول العجاج :

---

١ – الصبان ٣/٩٠ ٢ – العكبرى ٢/٢١٠

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وقول ابن المعتز :

مرت بنا سحرا طير فقلت لها   طوباك يا ليتنى إياك طوباك

وقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وقول الشاعر :

كأن أذنيه إذا تشوفا   قادمة أو قلما محرفا(١)

ومن ثم تكون الأخبار المنصوبة مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا يغنى عن تكلف تقدير أخبار ، وليس الأمر كما حكى ابن « سيده » أن قوما من العرب ينصبون الجزأين في هذا الباب (٢) فيكون لغة ، ذلك أن المعهود في اللغة أن الحروف الناسخة إما أن تعمل وإما أن تهمل ، فما تعمل عند الحجازيين بشروط ولكنها تهمل عند تميم ، و « لا » النافية للجنس تعمل عمل « ان » والنافية للوحدة تعمل عمل « ليس » بشروط في كل منهما و « إن » النافية تعمل عمل « ليس » في لغة أهل العالية . أما أن يعمل الحرف عملين مختلفين فينصب الاسم ويرفع الخبر تارة ، وينصبهما معا تارة أخرى باختلاف القبائل فهذا لم يعرف .

الإبدال للمجاورة :

قد يقع « الإبدال » في أحد المتجاورين تحقيقا للتناسب ، ومن ذلك قوله عليه السلام : ارجعن « مأزورات » غير مأجورات » وأصل « مأزورات » موزورات ، لأنه من الوزر ، فتم إبدال الواو همزة لمشاكلة مأجورات ، ومنه قوله تعالى : « يؤقنون » (٣) في قراءة أبي حية ، والجمهور « يوقنون » .

١ ـ المغني ٣١٦/١ ، الاشموني ٢٦٩/١
٢ ـ الاشموني ٢٦٩/١
٣ ـ فى سورة البقرة لمشاكلة « يؤمنون » اية ٤

تغيير الصيغة للمجاورة :

ومنه في باب « المجاورة » قولهم « هنأني ومرأني » وأصله « أمرأني » فأسقط الهمزة للتناسب مع هنأني في الهمز وكون كل منهما ثلاثيا فيكونا كفاصلتين . ومنه أيضا قولهم : هو رجْس نِجْس » بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل نجس بفتح فكسر ، قال ابن هشام : إنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نجس بفتحة فكسرة ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وإما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ، إذ يقال فِعْل بكسرة فسكون في كل فَعِل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق اهـ . ودعوى ابن هشام مرفوضة لأن اعطاء كلمة حكم أخرى للتناسب لا يوجب لها ذلك الحكم ، ولو وجب لم يكن دالا على التناسب ألا ترى أن تنوين « التناسب » فيما يستحق منع الصرف ليس واجبا كما سبق (١) ، ولو وجب لكان ضرورة . ومنه كذلك قولهم « أخذه ما قدُم وما حدُث » بضم دال « حدث » (٢) ليكون بينهما مشاكلة الصيغة .

الإمالة :

من أسباب الإمالة عند ابن مالك إرادة التناسب ، فأميلت الألف في « تلاها » في قوله تعالى « والقمر إذا تلاها » لمناسبة الألف في « جلاها » وأميلت الألف في « سجى » لمناسبة الألف في «قلى» في سورة « الضحى »،واستشكل ابن هشام عده سببا من أسباب « الإمالة » مع إمكان غيره ، لكن أجاب المرادى بأنه لما جازت إمالة نحو « دعا » لمجاورته لما تجوز إمالته علم أن السبب المقتضى لها هو التناسب ، واعترض صاحب التصريح الجواب بأنه على اصطلاح القراء ، والإشكال على اصطلاح النحاة ، وقد أجاب شيخ الإسلام شحاذة الحلبي بأن ابن مالك لم يذكر التناسب لكونه محتاجا إليه بخصوصه ، وإنما ذكره لأنه متفق عليه بين النحويين ، وليس في كلامه ما ينفى الأسباب الأخرى (٣) .

---

١ - انظر الاشموني والصبان٣/٢٧٤

٢ - المغني ٢/٧٦٢

٣ - الاشموني ٤/٢٣٠ ، التصريح٢/٣٤٧ وانظر الايضاح لابن الحاجب

الشعر

التناسب في القوافي :

قد يرتكب الشاعر بعض الضرورات ، ولست أعني هنا كل ما يقع في الشعر بل ما يقع منها مما يتصل بالحفاظ على القافية بكل ما فيها من روى وتأسيس وغيره ، ومن ذلك ما ارتكبه الفرزدق في قوله :

لو كان عبد الله مـــولى هجوتـــه ولكن عبد الله مولى مواليـــا

فالخرم في البيت ليس موضعا للحديث هنا ، ولكن موضع الحديث هو إجراء « موالى » على الأصل ، والوجه أن يقول « موالٍ » كجوارٍ، قال الأعلم: اضطر الى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة للزحاف ا هـ. وقد جعله صاحب « اللباب » وغيره قولا للنحويين لا لغة لبعض العرب (١) . ومن القائلين به عيسى بن عمر ويونس والكسائي (٢) . ومهما يكن من شئ ، فإن ما اضطر إليه الشاعر كان للحفاظ على القافية متجانسة مع ما قبلها في نفس الضرب .

ومما يرتكبه الشاعر في سبيل المحافظة على القافية ما جاء في قول عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر :

وكل أخ مفارقه أخـــــوه لعمـــر أبيك الا الفـــرقدان

وهو شاهد على أن « إلا » الاستثنائية تقع نعتا ، وهى هنا نعت كل ، ويجوز أن تكون على أصلها من الاستثناء ، وفي البيت تخاريج عدة ، ويجوز أن تكون صفة أو استثناء و « الفرقدان » منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة بنى الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف في جميع الأحوال ، لكن ينظر هل الشاعر من أهل هذه اللغة ؟ ؟ فإن لم يكن منهم كان هذا ضرورة ارتكبها للمحافظة على التجانس في القافية ، والبيت الذى قبله هو :

---

١ ـ الخزانة ١/٢١٧ ، التوضيح٣/١٦٠

٢ ـ التوضيح ٣/١٦٠

قطعت قرينتى عنه بأخـــرى ولو ضـــننت بها ستفرقان

وبعده قوله :

وكل إجابــتى إيـــاه أني عطفت عليه خـــوار العنان

وجعل « إلا » صفة للخروج من الضرورة يوقع في شذوذ من ثلاثة أوجه : اولها عدم تعذر الاستثناء ، وتعذره شرط عند ابن الحاجب ، والثاني أن المشهور وصف المضاف اليه لا المضاف ، والثالث الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر (١) . ولو جعل صفة للمضاف اليه على ما هو المشهور كان ارتكابا للغة « بنى الحارث » وبقى الوجهان الآخران من أوجه الشذوذ .

---

١ ـ الخزانة ٣/٣٨٦ ، وانظر الاشموني ٢/١٥٦ .